توحيد القواعد القانونية للتجارة الدولية

الدكتور موسى خليل متري

قسم القانون التجاري

كلية الحقوق

جامعة دمشق

الملخص

استدعى توسع التجارة الدولية نشاطاً مرافقاً لها يتعلق بتوحيد قواعد التجارة الدولية. وقد وُجِّدَتْ هذه القواعد بوسائل وأساليب مختلفة كان للفقهاء والأكاديميين دور مهم به، إذْ اقترحوا عدداً من الأفكار القانونية والعملية التي تحولت إلى اتفاقيات دولية أو إقليمية أو قواعد وأعراف قانونية أو نماذج تعاقدية صدرت عن منظمات دولية (مثل القواعد الموحدة للاعتماد المستندي أو نموذج منظمة الأمم المتحدة للتجارة الدولية (UNICTAD). (المبحث الأول)

وقد احتدمت المناقشات والدراسات المتعلقة بتوحيد قواعد التجارة الدولية حول شمولية التوحيد لقواعد التجارة الدولية: هل يجب تناول القواعد القانونية بشموليتها أو تناول قواعد تتعلق بأمور محددة مثل عقد البيع؟ هل يتناول التوحيد قواعد تنازع القوانين أو يشمل المبادئ القانونية الأساسية...الخ. (المبحث الثاني)

وهكذا دفع توحيد قواعد التجارة الدولية الأكاديميين والأشخاص المعنيين بالتجارة الدولية إلى إعداد الدراسات القانونية المختلفة لبيان ميزات توحيد هذه القواعد وسيئاتها. (المبحث الثالث)

مخطط البحث

مقدمة:

المبحث الأول: مجال وإجراءات التوحيد:

أولاً - الفكرة ومرحلة التجربة.

ثانياً - طرائق توحيد القواعد القانونية.

ثالثاً - الهيئة المعنية.

المبحث الثاني - شمولية القواعد الموحدة:

أولاً - قواعد قانونية واسعة أو ضيقة.

ثانياً - معايير تطبيق الاتفاقيات الدولية.

ثالثاً - دور تنازع القوانين.

المبحث الثالث: مبررات توحيد القواعد المطبقة على التجارة الدولية:

أولاً- الميزات والسيئات

ثانياً- التطبيق الدولي للقواعد الموحدة

خاتمة:

المراجع

لا جديد تحت الشمس لأن توحيد قواعد التجارة الدولية بشكل خاص وتوحيد القواعد القانونية بشكل عام مطلب يعود إلى آلاف السنين.[1]

في الواقع طالب سيسيرو بتنسيق قواعد القانون وتوحيدها منذ ألفي سنة وبعد مضي هذه المدة ما زال العالم منقسماً إلى قسمين كبيرين في القانون، هما قسم القانون المدني، وقسم السوابق القانونية Common Law**، وبداخلهما: قوانين متعددة ومتنوعة بتنوع الأنظمة السياسية والمجتمعات.**

هذان القسمان (قسم القانون المدني وقسم السوابق القانونية) انتشرا في عصر الاحتلال المباشر لدول العالم من قبل بريطانيا وفرنسا ومن تأثر بهما مثل ألمانيا واليابان. حيث تبنّت دول العالم الثالث

[1] Van Houtte,l: ''The law of International Trade'' Max Well - London – 1992.p.3

قوانين الدولة المحتلة (سورية ولبنان قوانين فرنسية- باكستان والهند قوانين انكليزية- اليابان والصين وتايوان قوانين فرنسية متأثرة بالمدرسة الألمانية وهكذا).

وبذلك كان هنالك توحيد جغرافي لأغلب القواعد القانونية. لكن هذا التوحيد كان على المستوى الداخلي، أي القوانين التي تطبق على الصفقات التي تبرم وتنفذ وتنتهي داخل إقليم دولة واحدة.

في القرن العشرين، تميزت المطالبة بتوحيد القوانين بالباعث وراءها، وهو الحّد من تأثير الحدود السياسية في الصفقات التجارية. وهدف هذه المطالبة بالتوحيد يتمركز في محورين أساسيين: الأول: إيجاد نظام خاص للصفقات الدولية، والآخر تسهيل إيجاد سوق دولية واسعة عن طريق تنسيق القواعد الوطنية للدول المختلفة بين بعضها بعضاً، وهذا ما تم من خلال التجمعات السياسية والجغرافية بين عدد من الدول مثل دول الاتحاد الأوروبي وتجمع دول جنوب شرق آسية واتفاقيات وتعزيز التجارة بين الدول العربية ...الخ.

لن نكون معنيّين بالقسم الثاني من التنسيق بين التشريعات الوطنية إلا بقدر ما يحتاج إليه هذا البحث المتعلق بتوحيد القواعد القانونية التي تطبق على الصفقات الدولية.

وسيتناول هذا البحث بعض الموضوعات التي ما زالت تثير الإشكالات بين الحقوقيين في العالم مثل:

- تحديد القواعد القانونية التي يستحسن توحيدها.
- درجة التوحيد، وهل تتعلق فقط بقواعد تنازع القوانين أم تشمل القواعد الموضوعية.
- طريقة التوحيد ودرجة نجاح كل منها.
- اللغة المختارة ومشكلة تعدد اللغات.
- فعالية تطبيق القواعد الموحدة من قبل المشرع الوطني.

وسوف نعطف في هذه الدراسة على اتفاقية الأمم المتحدة للبيوع الدولية للبضائع – اتفاقية فيينا- التي يمكن أن تؤثر بصورة مباشرة في القوانين التجارية للعديد من دول العالم فضلاً عن القواعد الموحدة للتجارة الدولية Incoterms والاتفاقيتين الدوليتين حول عقود الفاكتورينغ والليزينغ:

للبحث بهذه العناوين، سوف تقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث: مجال توحيد القواعد القانونية للتجارة الدولية - شمولية القواعد الموحدة – ومبررات توحيد قواعد التجارة الدولية.

المبحث الأول: مجال توحيد القواعد القانونية وإجراءاته:

كيف يتم اختيار المجال القانوني للقواعد القانونية الواجب توحيدها، وكيف تتم إجراءات توحيدها؟

تمر عملية توحيد القواعد القانونية بعدة مراحل بدءاً من ظهور الفكرة حتى مساهمة الحقوقيين والمنظمات المدنية والحكومات بها.

أولاً- الفكرة ومرحلة التجربة:

عملياً، يكون ذلك مجرد فكرة لشخص ذكي ذي خبرة طويلة في التجارة الدولية أو المحاماة الدولية، أو أكاديمي يقترحها على منظمة دولية هو عضو فيها مثل غرفة التجارة الدولية أو مجموعة Unidroit.

التفاعل مع الفكرة له وجهان: إما تبنّيها ووضعها للمناقشة والبدء بإجراءات التطبيق، أو تجاهلها بطريقة أو بأخرى.

عند تبنّي الفكرة تتبلور الأمور بوضوح أكثر في أثناء المناقشات، وخاصة تلك التي تتناول المشكلات التي يمكن أن يثيرها طرح فكرة التوحيد.

إذا وجدت إحدى الهيئات أن الفكرة المطروحة تقع ضمن اختصاصها وتستحق البحث تبدأ مرحلة التجربة كما يسميها الأكاديميون التي يُدرَسُ في أثنائها، هل تتعلق الفكرة بموضوع يستحق فعلاً توحيد القواعد بخصوصية؟

ولا تعدُّ هذه المرحلة حتمية فكثير من الأعمال التي قامت بها المجموعة الأوروبية لم تسبقها أية مرحلة اختبار لأنها عدّت أي اختلاف بين أي تشريعين يستحق التوحيد.

وهذا ما حصل بالفعل عندما وضعت اللجنة الأوروبية توصيات بخصوص توحيد نسبة الفائدة على القروض، مع أن هذا التوحيد غير مفضّل فنادراً ما يذهب شخص إلى دولة أخرى للحصول على قرض.

إن الهيئات الدولية أكثر حذراً في تعاملها وتحترم عادة مرحلة الاختبار إذ يُرسَلُ المقترح إلى العديد من المنظمات الدولية، وإلى الحكومات والمحامين أو إلى الحقوقيين المتخصصين لبيان وجود اختلاف في التشريعات، وتحديد هل يشكّل هذا الاختلاف عقبة أمام نمو التجارة الدولية في مجال ما؟

وتعدُّ هذه المرحلة مهمة جداً ليس فقط للتأكد من وجود مشكلة حقيقية يجب تجاوزها بتوحيد القواعد بشأنها، ولكن أيضاً في تحديد إمكانية نجاحها واقعياً، ومدى إمكانية تجاوب الحقوقيين من مختلف أنحاء العالم مع فكرة التوحيد.[2]

ثانياً - طرائق التوحيد:

بعد طرح الفكرة وعرضها على المنظمات الدولية والدول وعلى الحقوقيين وغيرهم، تبدأ مناقشة أفضل الحلول لتوحيد القواعد المختلفة.

وتوجد على الأقل تسع طرائق يمكن استخدامها لتوحيد القواعد القانونية أو تنسيقها:

- اتفاقية دولية متعددة الأطراف دون اعتماد قانون نمطي (اتفاقيات اللغات).
- اتفاقية دولية متعددة الأطراف تعتمد قانوناً موحداً (اتفاقية فيينا للبيوع الدولية للبضائع).
- مجموعة من الاتفاقيات الدولية الثنائية الأطراف (اتفاقيات الازدواج الضريبي).
- تشريعات إقليمية (بشكل خاص توصيات الاتحاد الأوروبي).
- قانون نمطي (قانون اليونسترال للتحكيم التجاري الدولي).
- صياغة قواعد الأعراف والعادات الدولية من قبل منظمة غير حكومية (الاعتمادات المستندية).
- تعابير موحدة تنشر من قبل منظمة غير حكومية (incoterms).
- عقود نمطية وشروط عامة نمطية (نموذج joint venture) الصادرة عن unidroit
- المقترحات العلمية والخبرات الدولية (في مجال القانون التجاري البحري – تقاسم الخسائر).

الوسائل الأربع الأولى لها صفة القانون (بعد تصديقها أصولاً) في النطاق الإقليمي للدولة التي توقعها وتصادق عليها.

أمَّا القانون النمطي فكما يدل عليه اسمه هو مجرد نموذج يمكن اعتماده كما هو، أو اعتماده بعد تعديله أو عدّه منطلقاً لقواعد قانونية مختلفة على المستوى الداخلي.

والوسائل الأربع الأخيرة تتعلق بإدارة الأطراف المتعاقدة ورغبتها في تضمين عقودهم مثل هذه الوسائل، مع العلم أن العرف والعادة يمكن أن يكون لهما أثر إذا رغب المشرع الوطني بذلك.

[2] Gillies , Petter and Moens Galriel: " International Trade and Bunnies law, Policy and Ethics", C.P. Syelney – London, 1988, p.32

إن الحل المثالي يقوم على البحث عن أفضل طريقة من الطرائق السابقة بما يتناسب مع تناسب مشروع التوحيد من حيث النجاح والتطبيق.

في الواقع يعتمد اختيار وسيلة توحيد القواعد على الهيئة المعنية بعملية التوحيد. فالمنظمات الدولية مثل اليونسترال والـ UNIDROIT تختار عادة الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف، أو القانون النمطي، أمَّا غرفة التجارة الدولية فتختار الوسائل التي ليست بدرجة القانون مثل الأعراف والعادات الدولية والقواعد الموحدة وغيرها.

ومن الوسائل الناجحة جداً التي تعتمد عليها أغلبية الهيئات الدولية هي العقود النمطية إذ لا تتم المفاوضات بين ممثلي دول يدافعون عن مصالح عامة ولكن بين ممارسين يقومون بعملهم بصورة غير رسمية وبعيدة عن الإجراءات الدبلوماسية والقانونية المعقدة.

إن إعداد العقود الدولية النمطية القواعد العملية في التجارة الدولية في ازدياد مستمر وكذلك الأمر في استعمالها، والمثال الأكثر وضوحاً يوجد في نماذج عقود مفتاح باليد التي نشرتها في uniform customs and practice of the ICC **الأعراف والعادات الموحدة الصادرة عن غرفة تجارة باريس. والجميل في هذه القواعد أنها تتعلق بالعمل المصرفي حيث تعمل المصارف بسرعة على تطبيق** UCP **وفقاً لقوانينها الوضعية.**[3]

ونظراً إلى أنَّ عمل المصارف أصبح متشابهاً في العالم فقد أصبحت هنالك قواعد متشابهة في أغلب دول العالم بخصوص فتح الحسابات والحصول على القروض والاعتمادات... وغيرها، وأصبحت لدينا قواعد موحدة في مجال محدد دون وجود قانون أو اتفاقية خاصة.

أمَّا فيما يتعلق بحدود القواعد الموحدة فلا بدَّ من التذكير بأن العقود النمطية والقواعد الموحدة تصدر عن هيئات ليس لها صفة المشرع أو قادرة على فرض اتفاقية دولية ومن ثمَّ فإن هذه القواعد التي تصدرها ليست إلا قواعد اختيارية (غير آمرة) تتعلق بإدارة الأفراد المتعاقدة.

إن نجاح القواعد الموحدة والعقود النمطية يتعلق أيضاً بمجال تطبيقها، فعندما توجد مؤسسات ذات طابع دولي، أو لها أعمال خارج نطاق الحدود الإقليمية تسعى وراءها (مثل المصارف) يكون النجاح مضموناً.

3-هناك تشابه كبير بين القواعد القانونية التي تحكم موضوعاً ما والتعابير التجارية الموحدة، فالتعابير الموحدة تظهر ضمن قاموس يحدد معنى كل منها وأثرها القانوني، أمَّا القواعد الموضوعية فلها أثر قانوني لكنها لا تظهر في قاموس محدد.

أمّا عند معارضة هذه المؤسسات لها فيكون الإخفاق حليفها – مثلما جرى بصدد الضمانات العقدية إذْ لم تلقَ ترحيباً من المهنيين والحقوقيين، ومن ثَمَّ لم تطبق عالمياً، ولم يكن لها أي أثر في توحيد التجارة الدولية.

وآخر طرائق التوحيد يتعلق بأعمال الفقه، فقليلاً ما ينتبه الحقوقيون إلى أهمية أعمال الفقه على المستوى الدولي، وخاصة المنشورات الحقوقية في مجال توحيد القواعد القانونية.

ونذكر هنا على سبيل المثال مجموعة الدليل القانوني التي نُشِرَتْ من قبل اليونسترال إذْ تظهر للممارسين أفضل الحلول لمشكلات محددة في مجال قانون العقود، وقد تم تبنّي كثير من هذه الحلول على المستوى الوطني والدولي مثل التشاركية بين القطاعين العام والخاص حيث يعود الفضل الأول بها للفقهاء الألمان.

وفي المجال الدولي تؤثر هذه المقالات والدراسات في المشرع وفي القضاة عند فصلهم في نزاع ما له الصفة الدولية، كما تؤثر في المستوى الدولي حيث يُستوحَى منها الأفكار التي تكون منطلق أعمال توحيد القواعد الدولية، وهذا كله يصب في مجال توحيد القواعد الدولية للتجارة الدولية.

ثالثاً - الهيئة المعنية:

بشكل عام، الفكرة تطرح أمام إحدى الهيئات، فإذا استساغتها تمسكت بالمشروع إلا إذا كانت ترى أن الفكرة تخرج كلياً عن اختصاصها.

وغالباً ما تدعو الهيئات بعضها بعضاً إلى اجتماعاتها ليس من أجل التنسيق فيما بينها بل من أجل عدم وجود ازدواجية في العمل. ومع ذلك يمكن أن تحدث الازدواجية دون وجود تعارض إذْ تساعد الدراسات المختلفة الصادرة عن هيئات مختلفة في مناقشة الفكرة بشكل أدق وتقاسم مصاريف الخبرات والاستشارات.

وأفضل مثال على ذلك هو الذي جرى بالاتحاد الأوروبي حيث كانت اللجنة الأوروبية تعمل على صياغة مسودة التوصيات بخصوص المسؤولية عن الإنتاج، وكان مجلس أوروبا يعمل على صياغة اتفاقية بهذا الصدد.

وعندما يكون الموضوع دقيقاً فلا يوجد إشكال حول الهيئة المعنيّة به مثل إعداد أي مشروع عن اتفاقية لتنازع القوانين، فالاختصاص فيه معقود لاتفاقية لاهاي، والموضوعات المتعلقة بالشحن تكون من اختصاص المنظمة الدولية للبحار، وفي العلامات الفارقة أو الملكية الفكرية يكون الاختصاص

لمنظمة الوايبو WIPO، وفي التجارة الدولية يكون الاختصاص لليونسترال و Unidroit و ICC ...الخ.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو:

مَنْ المنظمة المؤهلة أكثر لنجاح مشروع معين؟ الجواب لا يتعلق فقط بالاختصاص الموضوعي للهيئة أو المصادر المالية المتوافرة لها، ولكن بالوسيلة المراد استخدامها لتوحيد القوانين. هل الهيئة أمام مشروع اتفاقية أو مجرد وضع مجموعة من الشروط العقدية؟ فعند إعداد اتفاقية دولية يُفضَّلُ الرجوع لمنظمة دولية مثل UNCITRAL، وعند إعداد عقد نمطي يستحق العمل مع مهنيين مثل ICC.

مثل هذه الأقوال تبقى نظرية لأن واقع العمل يتم وفقاً لآلية طرح الفكرة، فأول هيئة اطلعت عليها وفضّلتها تتمسك بها، ومن ثمَّ، تكون وسيلة العمل متناسبة مع قدراتها دون طرح سؤال هل هذه الوسيلة هي الفُضلى لهذا المشروع، ومن ثمَّ لتوحيد القواعد الدولية؟.

ولا بدَّ هنا من الإشارة إلى أهمية مشاركة المنظمات الأهلية لرجال الأعمال، فقد اعتمدت المنظمات الدولية سابقاً على الأكاديميين والجامعيين بشكل حصري تقريباً من أجل إعداد مختلف وسائل توحيد القوانين وتنسيقها في مجال التجارة الدولية، ومن ثم كانت تأخذ رأي رجال الأعمال. هذه الطريقة أخذت بالتغيّر باعتبار أن المعني الأول بالتجارة الدولية، هم التجار، ومن ثمَّ ، يجب أن يسهموا بشكل فعلي في إعداد ما يؤثر فيهم، وهذا ما قامت به Unidroit في أثناء إعداد اتفاقية عقود التأجير التمويلي، حيث تعاونت مع المنظمات المهنية المعنيّة بالليزينغ منذ البداية، كما عقدت المؤتمرات المهنية لتناقش مسودة الاتفاقية في العديد من دول العالم. وقد أثبتت التجربة نجاحها ليس فقط للحصول على الدعم للمشروع ولكن أيضاً لتحديد الموضوعات التي تحتاج إلى توضيح عميق أو حجج منطقية. وهذا ما يجب العمل وفقه من الآن فصاعداً في إعداد مشاريع توحيد القواعد المطبقة على التجارة الدولية.

المبحث الثاني- شمولية توحيد القوانين:

في البداية تُطرَحُ فكرة ثم يجري توليها من قبل هيئة، ثم تُوضَعُ حدود لها ويُبيَّنُ مجال عملها.

بعد بيان هذه الإجراءات يبدأ العمل على توحيد القوانين أو القواعد القانونية في التجارة الدولية، وأول ما يجب الاهتمام به يتعلق بمجال القواعد وتنسيقها هل ستكون واسعة أم ضيقة؟

أولاً - قواعد قانونية واسعة أم ضيقة:

ثمة من يدافعون عن الحد الأدنى لتوحيد القواعد دولياً[4]، ويدافع هؤلاء عن فعالية مجال التطبيق، فبقدر ما يكون المجال ضيقاً تكون الأحكام مقبولة بوقت قصير ومن ثمَّ تكون فعالة. وفي الجهة المقابلة هنالك من يدافعون عن التوسع -قدر الإمكان- بصلاحية القواعد الموحدة.

بالنسبة إليهم، المجال الضيق لا يستحق العناء والتعب، والمجال الضروري هو في التوصل إلى صيغة موحدة.

في الواقع يختلف الجواب الصائب حسبما إذا كان المشروع جديداً كلياً أو كان نتيجة أعمال سابقة. في الحالة الثانية تتوسع القواعد مع مرور الوقت وقبول الأطراف رويداً رويداً لها.

ومن الصعب الحكم مسبقاً لأي درجة يمكن أن يتوسع المعنيون بالمشروع دون أن يؤثر في نجاحه عملياً.[5] في النهاية، المتحمسون لتوحيد القواعد الدولية يمكنهم إنهاء عملهم بعدة سنوات بدلاً من دفعة واحدة فالأرض لم توجد في يوم واحد.

من الناحية العملية، يتعلق اتساع أي مشروع للقواعد الموحدة أو ضيقه بعدة عوامل أهمها:

- هل نحن أمام مشروع يحكم موضوعاً ما أو قواعد تنازع القوانين أو قوانين الأصول والمحاكمات.
- ثم هل تشمل القواعد الموحدة الصفقات الدولية فقط أم الصفقات الداخلية أيضاً؟
- هل القواعد تتعلق بالمستهلك أو بالعلاقة بين التجار؟
- ما درجة اهتمام بعض الدول بمشروع محدد؟
- هل يمكن تطبيق القواعد الدولية مع تجنب قواعد تنازع القوانين؟

هذه العوامل مرتبطة ببعضها بعضاً بقوة، ويجب دراسة كل منها بشكل مستقل.[6]

اللجوء إلى توحيد القواعد القانونية المتعلقة بالقانون الموضوعي أو بتنازع القوانين، تحدده عوامل مختلفة. لنأخذ المثال العملي الآتي: انتُقِدَت اتفاقية فيينا لأنها أهملت موضوع انتقال الملكية وموضوع العلاقة الثلاثية بين البائع والمشتري والغير. لماذا تم تجنّب هذه الموضوعات المهمة؟ الجواب

[4] John O,Howuold : " uniform law for International sales" 3rd ed. – K lawer International.1999.
[5] Auidet B: " lavaute International" LG DJ – Paris - 1990
6- لا تتسع الدراسة الراهنة للبحث بها بعمق مفصل

يتمحور حول الأسباب الآتية: أولاً: لأنَّ المشروع كان واسعاً جداً فلدينا حالياً اتفاقية من 101 مادة فكيف لو تناول أمور انتقال الملكية وغيرها، كنا سنصل إلى قوانين مدنية أو تجارية جديدة. ثانياً، إن عملية تحديد انتقال الملكية مختلفة جداً بين التشريعات الوطنية، وكانت هنالك صعوبة كبيرة بالتقاء وجهات نظرها.

فبعض التشريعات تعدُّ أن الملكية تنتقل بتوقيع العقد وبعضها الآخر بتوريد البضائع كذلك الأمر بخصوص الحائز، وهل هو مالك أم لا؟ ثالثاً، هنالك سؤال حول كيفية المطالبة بالملكية على المنقولات المادية، وهو أمر خارج نطاق عقد البيع مع أنه لا يمكن تجاهله في أثناء الكلام عن عقد البيع.[7]

أمر تحديد مجال القواعد الموحدة لا يمكن تحديده بدراسات أولية، ولكن بهدفه الأساسي أيضاً أي بالغاية من وراء توحيد القواعد القانونية.

والمثال الواضح لدينا إخفاق مشروع Unidroit **بخصوص تشميل اتفاقية الليزينغ (التأجير التمويلي) تأمين القيمة الحقيقية للأموال المنقولة وعائداتها والضرائب عليها والتعاقب في استعمالها بين عدد من الأطراف...الخ، والسبب وراء ذلك هو أن هدفها الأساسي يتعلق بالاعتراف وبتحديد الأوجه المالية الخاصة للتمويل التأجيري؛ وذلك بإعطاء تكييف موحد له في أغلب التشريعات.**

كذلك الأمر برفض غرفة التجارة الدولية أن تشمل القواعد الموحدة للاعتماد المستندي أمور الغش والاحتيال؛ لأن الهدف الأساسي من ورائها كان إيجاد أفضل طريقة للتعامل المصرفي، وليس في صياغة قواعد قانونية على المستوى الوطني.

وبذلك يكون تحديد مجال القواعد الموحد متعلقاً بطبيعة الموضوع المتناول، ودرجة التوسع به، ووظائف الهيئة المعنية بالإعداد بتوقع إمكانية الوصول إلى اتفاقية محددة في وقت محدد مسبقاً.

فيما يتعلق بالوقت، يعلم الخبراء العاملون على توحيد قواعد التجارة الدولية أن إجراءات التوحيد تتطلب أن يكون التريث عشرات السنين، وليس مجرد سنين قليلة. وغالباً ما يحتاج أي عمل إلى أكثر من عشر سنوات مع وجود بعض الاستثناءات (عقود JOINT VEUTURE**).**

عملية الوقت طبعاً، تتعلق بالوسيلة المتبعة: فاتفاقية دولية تحتاج إلى عشرات السنين أمَّا قواعد موحدة صادرة عن غرفة التجارة الدولية فأسرع بكثير. وكذلك يتعلق الوقت بمدى أهمية المشروع

[7] Marylin.J.Raisch, and Rohenta Ischaffer: "Introduction to transnational Transaction" New York – London – Rome – 1995 (Oceana).

واتساعه، وإن كانت توجد استثناءات فالقانون النمطي للتحكيم الصادر عن UNCITRAL احتاج إلى ست سنوات (36 مادة)، أمَّا اتفاقية الليزينغ فاحتاجت إلى 14 سنة مع أن موادها لا تتجاوز (14 مادة). فضلاً عن العوامل الأخرى كدرجة الاهتمام وتواتر الاجتماعات والباعث على التوحيد... الخ.

ثانياً - معايير تطبيق القواعد الموحدة (الاتفاقيات الدولية):

1- الصفة الدولية:

باستثناء إجراءات التنسيق التي تتم ضمن الاتحاد الأوروبي، لا تتناول عملية توحيد القواعد القانونية التشريعات الداخلية بل تتعامل مع عقود تتعلق بالصفقات الدولية، والسبب بسيط لأن التشريع الداخلي إمَّا أنه مناسب أو أنه غير مناسب ويحتاج إلى تعديل من قبل المشرع الوطني. وهذا ما أوضحه البروفسور جون هونولد John Honold بقوله "يمكن للدول أن تخضع نفسها لقواعد موحدة في مجال المصالح المتقاسمة، أي في الصفقات الدولية" حيث تكون هنالك مصالح مشتركة. كما أن عملية توحيد القوانين يشعر المشرع الوطني بارتياح أكثر عندما لا يتعدى هذا التوحيد الثقافة الوطنية القانونية لدولة ما، ولا يتعارض مع مبدأ السيادة في التطبيق القانوني وخاصة على الصفقات الداخلية.[8]

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا كيف يمكن لنا تحديد (دولية) الصفقة؟

هناك أربعة احتمالات:

- الصفقة بحد ذاتها تتجاوز حدود الدولة الواحدة بحيث تتضمن نشاطات أكثر من دولة واحدة.
- الأطراف المتعاقدة لديها أعمال ومراكز في أكثر من دولة واحدة.
- الصفقة تنتج آثاراً في دول متعددة في غير مكان إبرام العقد ومكان إقامة المتعاقدين.
- أخيراً مزيج من الحالات السابقة.

لكن لا يوجد مفهوم وحيد في التطبيق لمفهوم "الدولية" في عمليات توحيد القوانين دولياً أو حتى على المستوى الداخلي.

[8] John Honold: "uniform law for in international sales" – 3rd edition – Klwers international.1999-p.217 and following.

دولياً، لم تتطرق قواعد لاهاي الموضوعة بموجب اتفاقية بروكسل حول بوليصة الشحن إلى أي شيء بشأن مفهوم الدولية؛ علماً بأن الاتفاقية تناولت نقل البضائع بحراً من دولة إلى أخرى.

أمَّا القانون النمطي للبيوع الدولية فاعتمد المعيارين الأول والثاني بطريقة معقدة قليلاً إذْ يتطلب أولاً أن تكون للأطراف المتعاقدة مراكز عمل وأعمال في دول مختلفة، وثانياً أن تحقق الصفقة أحد الشروط الثلاثة للنشاطات التجارية التي تتجاوز حدود الدولة الواحدة. اتفاقية فيينا للبيوع الدولية بدّلت هذه الشروط المعقدة بشرط واحد فقط هو أن تكون الأطراف المتعاقدة مقيمة ولديها أعمال في دول مختلفة. وكذلك تبنّت اتفاقية الأمم المتحدة للوكالة التجارية بيع البضائع واتفاقية UNIDROIT حول عقود الليزينغ المعيار نفسه.[9]

على المستوى الداخلي، انقسم الاجتهاد الفرنسي إلى معيارين الأول اقتصادي يتعلق بأن تكون للصفقة آثار اقتصادية في أكثر من دولة، والآخر قانوني ومفضّلٌ لدى القانونيين ويعدُّ الصفقة دولية عندما يستدعي النظر بها تطبيق قواعد تنازع القوانين.

يبدو أن الاتفاقيات الدولية تسعى لتبني مفهوم المعيار الواحد الاقتصادي المتعلق باختلاف مكان الإقامة (مثل اتفاقية فيينا) للأطراف المتعاقدة؛ وذلك لسببين: الأول بساطة المعيار وتجاوبه مع رغبة الدول بإبقاء الصفقات الداخلية خاضعة للقوانين المحلية، والآخر أن تبني معيارٍ واحدٍ يعطي توسعاً كبيراً في مفهوم الدولية، ومن ثمَّ في توسيع قاعدة القواعد الموحدة وهو أحد أهداف الاتفاقيات الدولية. فضلاً عن سبب ثالث وهو معيار الشفافية. فمن الضروري أن تعرف الأطراف المتعاقدة ببساطة أن عقدهم يخضع للاتفاقية الدولية، وهذا ما ذهبت إليه اتفاقية فيينا للبيوع الدولية للبضائع، إذْ نصت المادة الأولى /2/ على أنَّه "لا يلتفت إلى كون أماكن عمل الأطراف توجد في دول مختلفة إذا لم يتبيَّن ذلك من العقد أو من أي معاملات سابقة بين الأطراف أو من المعلومات التي أدلى بها الأطراف قبل انعقاد العقد أو عند انعقاده". أي إنَّ الاتفاقية أصرت على مفهوم الشفافية.

1. تطبيق معيار اختلاف مكان الإقامة والأعمال أوجد مشكلة كبيرة في أثناء إعداد اتفاقية Unidroit لعقود الليزينغ[10]؛ وذلك لوجود علاقة ثلاثية الأطراف. في البداية يورد المصنع الآلات للمشتري (مصرف أو فرع مصرفي) الذي بدوره يؤجرها للغير، فأي من العقود يجب أن يكون

[9] محسن شفيق : " اتفاقية الأمم المتحدة بشأن البيع الدولي للبضائع دار النهضة العربية 1988 ، ص 20.

[10] محسن شفيق : " اتفاقية الأمم المتحدة بشأن البيع الدولي للبضائع دار النهضة العربية 1988، ص 37 و ما يليها

دولياً؟ اعتمدت الاتفاقية بعد نقاش طويل عقد الإيجار إذا كانت له الصفة الدولية لتحديد دولية الصفقة.

2-شمولية الصفقات التجارية للصفقات بين التجار:

على المستوى الدولي، وفي كل مرة يوجد نشاط بخصوص توحيد قواعد دولية، يُطرَحُ السؤال الآتي: هل تشمل عملية التوحيد العلاقة بين التاجر والمستهلك أم أنها تكتفي بالعلاقة بين التجار؟

على مستوى الاتحاد الأوربي، الجواب كان واضحاً، وهو شمولية التوحيد لجميع أنواع العلاقات.على مستوى الاتفاقيات الدولية كان التعامل فقط مع الصفقات بين التجار لأن الاتفاقية الدولية تعنى بالتجارة الدولية وليس بحماية الطرف الضعيف اجتماعياً، خاصة أن هذا المجال محصور للمشرع الوطني وللسياسة الاقتصادية والاجتماعية التي يتبناها. ومن ثمَّ فالعلاقة بين المستهلك والتاجر لا يشملها موضوع التوحيد.

ثالثاً - دور تنازع القوانين:

إن العلاقة بين الاتفاقية الدولية التي تطبق على موضوع النزاع ومداها وقواعد تنازع القوانين معقدة جداً ولا يمكن لنا سوى معالجتها بشكل مختصر.

فأولى هذه العلاقات المعقدة تتعلق بإمكانية استبعاد قواعد تنازع القوانين في الاتفاقية الدولية.[11] وثانيها يتعلق بمدى اتساع مجال الاتفاقية فبقدر ما يكن تطبيقها واسعاً، تكن أهمية قواعد تنازع القوانين التي تتعلق بالبحث عن القانون الوطني الواجب التطبيق قليلة؛ لأن تطبيق القانون الفرنسي أو السوري مثلاً في نزاع يتعلق بتوريد البضائع من فرنسا إلى سورية سوف يؤدي إلى نتيجة واحدة وهي تطبيق الاتفاقية الدولية بمجملها بمعناها الواسع. أمَّا إذا كان العكس، أي إنَّ مجال الاتفاقية الدولية محدد وضيق وهنالك أمر ما لم تتناوله (مثل كيفية انتقال الملكية في اتفاقية فيينا) فالسؤال الصعب هنا هو هل نعود إلى قواعد تنازع القوانين لبيان القانون الواجب التطبيق على هذه النقطة أم لا ؟ ومن ثمَّ هل يمكن أن يؤدي تطبيق القانون الوطني على انتقال الملكية والاتفاقية الدولية على بقية قضايا النزاع إلى تعارض وتضارب بين أحكام القانون الوطني والاتفاقية الدولية ؟! لندرس هاتين المسألتين.

[11] Audet B: " La vante International " LG DJ – Paris – 1990.

1- استخدام قواعد تنازع القوانين لتحديد حدود الاتفاقية الدولية:

رأينا سابقاً أن اتفاقيتين دوليتين (فيينا للبيوع الدولية و Unidroit لعقود الليزينغ) تتعامل بصورة عامة مع تنازع القوانين، إذ تنصان على تطبيقهما في حال إقامة المتعاقدين في دولتين موقعتين ومصادقتين عليهما. لكن لا يمكن عدّ هذا النص بمنزلة قواعد تنازع القوانين ولكن مجرد مرجع عام. وبصورة عامة يمكن الوصول إلى هذه النتيجة عند تطبيق قواعد تنازع القوانين دون وجود نص عليها، خاصة أن تطبيق القواعد الآمرة بالتجارة الدولية قليل جداً، وأغلب القواعد تعدُّ اختيارية تبعاً لاحترام المحكمة الإرادة الحرة للأطراف المتعاقدة.

لذلك يمكن القول: إنَّ اختيار الأطراف للقانون الوطني لدولة مصدقة على اتفاقية دولية قد لا يعني حقيقة إرادة الأطراف بتطبيق هذه الاتفاقية وإلا ذكروها صراحة،[12] ولكن تطبيق قواعد القانون الوطني، ومن ثمَّ ، تطبيق هذه الاتفاقية دون اختيار صريح لها يمكن أن يكون خاطئاً . هذا الرأي يبقى ضمن الأقلية الفقهية لأن الغالبية لا تعدُّ الجهل بالقانون سبباً لعدم تطبيقه.

مشكلة أخرى تواجهنا هنا تتعلق بدولة تحفظت على المبدأ الآتي: إنَّ تطبيق قواعد التنازع قد يؤدي إلى تطبيق قانون دولة أخرى مصادقة على الاتفاقية، ومن ثمَّ تطبيق الاتفاقية على الرغم من أن الأطراف اختاروا قانوناً آخر. فهل يجب تطبيقها أم لا؟ الغالبية من الفقهاء يذهب إلى القول: إنَّه وجب احترام إرادة المشرع في دولة أخرى، فإذا ما صادقت دولة على اتفاقية وجعلتها نافذة فيجب تطبيق الاتفاقية على الرغم من أن القانون الواجب التطبيق لدولة أخرى تحفظ عليها.

2- اعتماد قواعد تنازع القوانين بدلاً من القانون الموضوعي:

متى يمكن عدّ أنَّ من الأفضل لاتفاقية دولية أن تتناول موضوع تنازع القوانين بدلاً من القانون الموضوعي الواجب التطبيق على الصفقات ؟ للجواب عن هذا السؤال يجب بيان الحالات التي تدفع إلى تبنّي قواعد تنازع القوانين.

- **عندما تخفق الدول المعنية بالوصول إلى اتفاقية بخصوص القانون الموضوعي وتتفق على قواعد تنازع القوانين.**
- **عندما تعارض دولة أو مجموعة من الدول أي تعديل على تشريعاتها الموضوعية لسبب مصالح وطنية، ولكنها لا تعارض في تعديل قواعد تنازع القوانين.**

[12] محسن شفيق : " اتفاقية الأمم المتحدة بشأن البيع الدولي للبضائع دار النهضة العربية 1988، ص 52 وما يليها

- عندما يكون القانون الموضوعي معقداً جداً ويثير كثيراً من الإشكالات خارج نطاق أهداف الاتفاقية الدولية ولا يمكن أن تشمله.

هذه العوائق ظهرت بشكل واضح في أثناء إعداد اتفاقية Unidroit بخصوص التمويل التأجيري.[13] فقد اقترحت مجموعة العمل أن يكون للمؤجر الأولوية على الآلات حتى ولو كان هنالك مشتر حائز لها بحسن نية. عارضت دول القانون المدني هذا باعتبار أنها تتعارض مع المبادئ القانونية المطبقة لديها. لذلك خلصت الاتفاقية إلى عدم إمكانية الوصول إلى اتفاق بهذا الخصوص، ومن ثمَّ ترك أمر الأولوية للقوانين الوطنية.

كما أن إمكانية الاتفاق على قواعد تنازع القوانين أسهل بكثير من الاتفاق على قواعد القانون الموضوعي. فالمبدأ الأساسي لدى أغلب الدول هو تطبيق القانون الوطني على النزاع وإعلان قضائها مختصاً حتى ولو كان القانون الوطني غير مناسب للصفقة موضوع النزاع.

المبحث الثالث- مبررات توحيد القواعد المطبقة على التجارة الدولية:

قد يظن بعضهم أن توحيد القواعد القانونية المطبقة على التجارة الدولية أمر مفروغ منه. إلا أن الواقع أظهر أن رجال الأعمال ومستشاريهم القانونيين والمشرعين الوطنيين يبدون غالباً معارضتهم. لذلك أصبح من الضروري تناول أقوال المعارضين والمُفَضّلين لتوحيد القواعد الدولية قبل مناقشة الرأيين.

أولاً- الميزات والسيئات:

1- حجج المؤيدين:

توحيد القواعد الدولية المطبقة على التجارة الدولية وتنسيقها يتميّز بما يأتي:

- يمكن أن تقود إلى تحريض المشرع الوطني إلى تناول موضوع ما في تشريعه الوطني لم يكن يهتم به سابقاً (التجارة الالكترونية).
- أن يحل محل القوانين الوطنية المبعثرة و تجنب قواعد تنازع القوانين بموجب قانون واحد مطبق بغض النظر عن اختيار المتعاقدين لأي قانون آخر للتهرب من قواعد أخرى مثل التسوق القانوني Forum shopping.[14]

---

[13] محسن شفيق : " اتفاقية الأمم المتحدة بشأن البيع الدولي للبضائع دار النهضة العربية 1988

[14] لنعطي مثالاً على التسوق القانوني، لنفرض أن تاجراً من أفغانستان يريد أن يبيع الماريوانا إلى تاجر في البرازيل، فيبرمان العقد في هولندا ويخضعان العقد للقانون الهولندي الذي يجيز التعامل بالماريوانا مع أن هولندا ليس لها علاقة بالعقد وتنفيذه.

- عادة ما تُصاغُ القواعد القانونية الموحدة بعدة لغات رسمية أو غير رسمية، ومن ثمَّ يصبح أمر تناولها أسهل من تناول قانون أجنبي غير مترجم.
- التخفيف من حدة الاختلاف بين التشريعات الوطنية، ومن ثمَّ تخفيف المصاريف المفروضة على التاجر.
- تقدم قانوناً مستقلاً للأطراف التي لا ترغب في الخضوع لقانون دولة أخرى.
- تقديم قواعد قانونية تتوافق بشكل ملائم مع التجارة الدولية أكثر من توافق القوانين الوطنية معها، لأنها نتيجة تبادل وتوافق وجهات نظر قانونية مختلفة.
- تعمل الاتفاقيات الدولية و Lex mercatoria كقانون وطني بمجرد التصديق عليها، ومن ثمَّ تطبقها المحاكم الوطنية بشكل متشابه، مما يخفف من استهلاك الوقت والمال للحصول على خبرات قانونية بخصوص قواعد قانونية لدول أخرى.
- تسهل عمليات التجارة الدولية والسوق العالمية.
- أفضل وأرخص لدول العالم الثالث في حال مشاركتها في صياغتها وحماية حقوقها.
- في العولمة لا بدَّ أن يتأثر الحقوقيون بقانون الأقوى (اقتصادياً على الأقل). ومن ثمَّ تفرض السياسة الاقتصادية للدول الأقوى أن يأخذ المتعاقدون بقوانين بلادها. لذا، يستحسن توحيد قواعد القانون وخاصة للتجارة الدولية لتجنب تطبيق قانون الدول الأقوى اقتصادية وهو عملياً قانون المصدّر.

على الرغم من هذه الميزات وغيرها ما زالت هنالك غالبية معارضة لها تقدم الحجج العديدة.

2-حجج المعارضين:

هنالك حجج عديدة ضد الأعراف الدولية للتجارة الدولية Lex mecatosia وضد توحيد قواعد التجارة الدولية بشكل خاص أو القواعد القانونية بشكل عام.[15]

- أول حجة تتعلق بوجود قانون وطني إذا لم يكن أفضل من الاتفاقية الدولية فهو معروف ومفهوم للأطراف المتعاقدة.
- الحجة الثانية تتعلق بعدم شمولية الاتفاقية الدولية وضيق نطاق تطبيقها مثل عدم شمولية اتفاقية فيينا للبيوع الدولية على نصوص خاصة بصحة إبرام العقد ونقل الملكية والنزاعات الثلاثية.
- الحجة الثالثة تتناول الصياغة القانونية للاتفاقيات الدولية فهي غير دقيقة أو واضحة المفهوم القانوني، لأنها نتيجة توفيق بين وجهات نظر مختلفة.

[15] Antion Kassis: " ha Theorie qenerale du usage de commerce" LGDJ- paris 1984.

- الفكرة الأساسية وراء عدم توحيد القواعد القانونية هي أن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية يمكن تحقيقها عند اختلاف التشريعات بشكل أفضل من بقاء توحيدها. لإثبات ذلك يبيّن المعارضون لفكرة التوحيد القانوني أسباب ضرورة وجود تشريعات مختلفة، ومن ثم يبينون أن الاتفاقيات الدولية ليست إلا تبنّياً لقواعد قانونية محلية.[16] هذا ما يظهر جلياً على المستوى الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تتنافس الولايات بين بعضها لفي جلب الاستثمارات، ومن ثمَّ في تحسين قواعدها القانونية، مما يوجد بيئة رائعة للتجار. لذلك يجب المحافظة على الاختلاف من أجل تحسين البيئة القانونية، وهذا ما تحاربه القواعد الموحدة وتقتل روح المبادرة لتحسين القواعد القانونية ومن ثم تؤدي إلى عدم تحسين الأوضاع التجارية، لأن الاختيار بين أفضل النظم القانونية يعني انتقال الأموال بينها، وهذا بحد ذاته يوجد ربحاً وعملاً وإنتاجاً. ومن الطبيعي أن يكون الوضع متشابهاً على المستوى الدولي لأن للأطراف المتعاقدة الحق في اختيار القانون الأفضل لصفقاتهم وليس القانون الموحد عالمياً.
- أقوى حجج المعارضين تتعلق بالسياسة الاقتصادية للقواعد الموحدة. وبهذا الصدد يذهب المعارضون إلى القول: إنَّ دور المحامي الدولي يتمثل بالبحث عن أفضل الحلول للمشكلات الموجودة، ويكون ذلك بدراسة القانون المقارن واختيار ما يناسب الصفقة، أو بصياغة عقد يمزج بين أفضل القواعد من عدد من القوانين، وهذا ما لا نجده في القواعد الموحدة التي لا تبحث عن الأفضل بل عن تسوية بين آراء مختلفة.

ثانياً- التطبيق الدولي للقواعد الموحدة:

1-مناقشة الحجج المختلفة:

أ- مناقشة حجج المعارضين لتوحيد قواعد التجارة الالكترونية:

أول وأهم الحجج المعارضة للتوحيد تقوم على أنه من الصعب توحيد القواعد باتفاقيات دولية تقوم على حلول وسطى بين آراء مختلفة، فنصل إلى قوانين غير كاملة وفيها ثغرات كثيرة.

الجواب عن حجج المعارضين يقوم على أنه لا يوجد قانون في العالم كامل وهنالك دائماً مجال للتفسير والاجتهاد، فلماذا لا نترك مجالاً للاجتهاد أيضاً في الاتفاقية الدولية، وإن كان بدرجة أكبر من القوانين الوطنية؟ أو نترك مجالاً لأمور واضحة في القوانين الوطنية لا مجال لتعديلها.

[16] chuah janson: " the law of International Trde" seuite and Maxwell – London- 1988.

عند دراسة وإعداد قانون من قبل المشرع الوطني يكون هناك ثغرات وحالات جدية لا يتعامل معها المشرع، فمثلاً لا يبحث المشرع في عقد بيع البضائع ونقلها داخل حدود الدولة الواحدة عن أسلوب التسليم، ووثائق الشحن في النقل الداخلي، ويتركها لاتفاق الفريقين، أو لا يبحث ببيع السكر المسوس أو أن السوس لحقه أثناء النقل؛ لأن ذلك متروك للقواعد العامة. علماً بأن المشرع الوطني يتألف من أعضاء ينتمون لثقافة واحدة، ويستخدمون غالباً لغة واحدة، فكيف الحال عندما تكون الصياغة تمت من قبل أشخاص من ثقافات مختلفة، ويستخدمون لغات مختلفة.؟

هذه الانتقادات لا تعني أن جميع الاتفاقيات وعمليات توحيد القواعد جيدة. فهناك الجيد وبعض السيئ. الجيد من قواعد توحيد القوانين هي التي تستخدم وتطبق بشكل واسع في العالم، أمَّا السيئ فهي التي لا تطبق وتم تجنبها. فاتفاقية جنيف حول سند السحب مثال رائع عن الاتفاقيات الناجحة، أمَّا القانون الموحد للبيوع الدولية (اتفاقية لاهاي التي سبقت اتفاقية فيينا) فهو مثال سيئ لعدم تطبيقه من قبل أحد.

ب-ما وراء الانتقاد:

في الحقيقة يجب أن ننظر إلى ما وراء الانتقادات والحجج المقدمة ضد توحيد القواعد دولياً.

فالطبيعة الإنسانية ضد التغيير. أو بالأحرى من طبيعة الإنسان أن يطلب تغيير تصرفات وقواعد الآخرين دون أن يغير تصرفاته وقواعده، وهذا عامل مهم جداً في توحيد القواعد الدولية . حتى الأكاديميين الذين يعدون وسائل توحيد القواعد الدولية يعارضون أي طلب بإعادة النظر في طريقة بحثهم أو رأيهم أو حتى في تدريسهم.

ناهيك عن الأمور الشخصية التي تتعلق بالعاملين على توحيد القواعد القانونية إذْ يجهزون أنفسهم للوصول إلى حل بغض النظر عن فعاليته. لأن عدم التوصل إلى تسوية يعني إخفاقهم مما يؤثر سلباً في سمعتهم وعائداتهم، بغض النظر عن دقة الحل الذي توصلوا إليه.

والقواعد الواسعة المفهوم وغير المحددة تؤثر سلباً في التجارة الدولية، إذ لا يمكن للأطراف أن تحدد مسبقاً معناها أو كيفية تطبيقها.

- أهم نقد لتوحيد قواعد التجارة الدولية يأتي من اختلال ميزان تأثير الدول في التجارة الدولية، فبعض الدول مؤثر جداً في التجارة الدولية مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وبعضها الآخر تأثيره ضعيف إن لم يكن معدوماً في التجارة الدولية. لذا، لا يمكن أن يكون التوحيد إلا

بإقامة التوازن النظري على الأقل بين مصالح اقتصادية مختلفة، وهذا ما يرفضه الأقوياء لأنهم أكثر الدول تأثيراً في الاقتصاد ويمكنهم فرض آرائهم.

ج- مناقشة حجج المؤيدين لتوحيد قواعد التجارة الدولية:

تستحق هذه الحجج ملاحظات عديدة:

- وجود قواعد موحدة يشجع التجارة لكن يفقد التجار الحماس في صفقاتهم التجارية وخاصة يفقد صاحب القوة الاقتصادية فرض ثقافته القانونية، وما يترتب على ذلك كلّه من مفاوضات رائعة عند إبرام العقد.

- توحيد القواعد سوف يكون على حساب الدول الضعيفة التي لا يمكن حتى في أثناء مناقشة أي اتفاقية دولية فرض قواعدها لأنها عملياً غير مؤثرة سياسياً و/أو اقتصادياً، ومن ثمَّ سوف يكون التوحيد مضراً بالدول الفقيرة أو النامية.

- توحيد قواعد التجارة مجرد حلم لا يمكن تحقيقه لأن القانون بوصفه فرعاً من العلوم الإنسانية يتأثر بالثقافة الإنسانية وبثقافة المجتمع ويعكس آراءه وأولوياته، ومن ثمَّ لا يمكن توحيد قواعده حتى ولو على مستوى التجارة وخاصة الدولية منها على الرغم من المصالح المشتركة للتجار؛ لأن طريقة تفكير كل منهم مختلفة، كما أن كلاً في مجتمعه اعتاد على طرائق معينة للتعامل، وهذه الطرائق يحميها القانون مما يجعل من التوحيد أمراً مستحيلاً إلا على نطاق ضيق وفي أمور محددة مثل الأعمال المصرفية.

ولإعطاء مثال على ذلك، صدرت عن غرفة التجارة الدولية قواعد موحدة لخطاب الضمان المصرفي شبيهة بالقواعد الموحدة للاعتمادات المستندية، رغم أن عمل المصارف متشابه في أغلب دول العالم، ورغم أداء هذه المصارف لدور لا يمكن من دونه ازدهار التجارة الدولية؛ إلا أن تطبيق قواعد خطاب الضمان يختلف من دولة إلى أخرى.

فخطاب الضمان مستقل بذاته عن العقود التي من أجلها تم إصدارها، والقواعد الموحدة الصادرة عن غرفة التجارة الدولية تنص صراحة على ذلك (المادة الأولى منها)؛ ومع ذلك فبعض الدول تأخذ بهذه الاستقلالية وبعضها الآخر لا تأخذ بها (مثل سورية)، إذْ إنَّها تلقي الحجز على خطاب الضمان لسبب يعود إلى دعوى الأساس؛ وكذلك الأمر في فرنسا حيث منع القضاء المستعجل الفرنسي دفع قيمة

خطاب ضمان مضاد حتى يتم البت بالموضوع؛ مما يؤثر سلباً في خطاب الضمان وفي التجارة الدولية.[17]

هل يمكن إذاً توحيد قواعد التجارة الدولية ؟ الجواب يمكن أن يكون إيجابياً إذا كان هنالك تنسيق لتطبيق قواعد التجارة الدولية.

2- التطبيق المنسق للقواعد الموحدة:

يجب اتخاذ الإجراءات التي تكفل التحول من اللغة التوفيقية (وغير الدقيقة) في الاتفاقيات الدولية (القواعد الموحدة) إلى التطبيق الموحد لها في التطبيق. مثال على ذلك: اتفاقية فيينا التي تعدُّ إنجازاً مهماً في اعتماد قانون واحد للصفقات الدولية، لا تقوم بمهامها ما لم يكن هنالك تطبيق لنصوصها. وهذا ما يمكن الوصول إليه عن طريق تضمين نصوص الاتفاقيات ما يوجه القضاء الوطني إلى ضمان التنسيق على المستوى الدولي؛ وذلك باللجوء إلى مبادئ الاتفاقية بدلاً من القوانين الوطنية عند عدم الوضوح أو النقض في نص ما، كما يكون ذلك باللجوء إلى العادات والأعراف الدولية عند تطبيقها.

هذه الإجراءات تساعد على تنسيق التطبيق العملي إلا أنها إجراءات نظرية لأن الواقع العملي يثبت صعوبة ذلك إن لم يكن استحالته. حتى داخل الدولة الواحدة (مثل الولايات المتحدة) التي ذهبت محاكمها إلى تفسير وتطبيق مختلف من دعوى إلى أخرى لاتفاقية فيينا.

من هنا تنشأ الحاجة إلى إيجاد هيئة أو شبكة قانونية لإعادة النظر في القواعد الموحدة على حالات مشابهة لتطبيق وتفسير واحد لها؛ وذلك بعد التوصل إلى اتفاق على النص الموحد.

يمكن الاحتذاء بمثال الولايات المتحدة في توحيد تطبيقها للتشريعات الفيدرالية إذْ يُوضَع النص القانوني بجدول وإلى جانبه كيفية تطبيقه أو تفسيره في الخمسين ولاية، لنتوصَّلَ غالباً بعد المقارنة إلى تطبيق مشابه.

على المستوى الدولي، يمكن تجميع القرارات المتعلقة مثلاً باتفاقية فيينا، ومن ثم دراستها وتحليلها بشكل موضوعي بحيث يجري توضيح المشكلة وتبنّي تفسير واحد لها. طبعاً لا يمكن إلزام الدول المصادقة على الاتفاقية بتبنّي هذا التفسير، ولكن لهذه الدراسة تأثير علمي وعملي طويل الأجل في تطبيقها.

17- المحكمة التجارية في باريس – قرار مستعجل رقم 2007/24044 تاريخ 2007/4/6 غير منشور

هذا التطبيق الدولي يثير من تلقاء ذاته السؤال الآتي: ماذا لو سكتت الاتفاقية عن موضوع ما ؟ يمكن لنا أن نتساءل فيما إذا كان موضوع ما لا يطبق بنص صريح من الاتفاقية الدولية ولكن من نصوص ضمنية، فهل يمكن عدّ التفسير القانوني للاتفاقية كما وضعته نصوصها أم يجب الرجوع إلى قواعد تنازع القوانين لإيجاد حل لهذا النص الضمني؟ ليس من السهل العمل على تفسير اتفاقية دولية والبحث بين نصوصها لإيجاد حل لموضوع معين، في حين هناك نص واضح بخصوصه في القوانين الوضعية. ولتوضيح ذلك نأخذ المادة 5/7 من اتفاقية UNIDROIT لعقود الليزينغ التي تنص على أنه لا يوجد أي نص بالاتفاقية يعطي أولوية للمقرض أو المؤجر، هذا لا يعني أن المقرض ليس له أي أولوية كانت لأن الاتفاقية تنص على عدم منحه ذلك، بل معناه أن الاتفاقية لم تتناول هذا الموضوع وتركته للقانون الوطني الواجب التطبيق.

الخلاصة:

توحيد قواعد التجارة الدولية مطلب تجاري عالمي للعاملين بالتجارة الدولية، ولكن الوصول إليه في الوقت نفسه مستعصٍ لاختلاف الثقافات الاجتماعية والمدارس القانونية. ورغم الجهود الدولية المضنية إلا أن عدد الاتفاقيات لتنظيم التجارة الدولية بقي محدوداً جداً. فاتفاقية الأمم المتحدة لبيع البضائع (اتفاقية فيينا) التي صادقت عليها ما يقارب الثمانين دولة حالياً، بقي تطبيقها محدوداً لدرجة كبيرة، لا بل شبه معدوم والسببان المباشران لذلك: أولاً رفض التجار خاصة في الدول الغربية (انكلترا وغيرها) الأخذ بها وضمّنوا عقودهم صراحة نصوصاً تمنع تطبيقها، وثانياً عدم إحاطة القضاء بها وتجنب تطبيقها، وهذا حال القضاء السوري الذي لم يأخذ بها بعدد من القضايا على الرغم من مصادقة سورية عليها وتمسك أحد أطراف الدعوى بها.

لذا، التوحيد الوحيد المنتشر دون وجود اتفاقية دولية هو "القواعد" التي تصدر عن التجار ولمصلحة التجار مثل القواعد الموحدة للتجارة الدولية uniform rules وقواعد الاعتماد المستندي وكل ما صدر عن غرفة التجارة الدولية التي تطبق من الغالبية العظمى من المصارف والتجار في العالم؛ مما أعطاها صفة العرف الدولي الملزم بالتجارة الدولية حتى ولو لم يكن هناك نص صريح على تطبيقها ما دام لا يوجد نص يستبعدها.

بقي أن تكون هناك دراسات تطبيقية تقوم على إحصائيات دقيقة عن أثر هذه الاتفاقيات الدولية والقواعد الموحدة على التجارة الدولية في الاقتصاد الوطني، وهل تبيّن أن توحيدها هو لمصلحة الدولة أم لا....

المراجع

1- الكتب ورسائل الدكتوراه:

1- Antoine Kassis :" Théories Générale d`usage du commerce " LGDJ- Paris -1984.

2- Audit B. : "la VENTE Internationale " LGDJ- Paris 1990.

3- Chuah Jason: "The law of International Trade", Suite and Max well- London 1998.

4- Gillis, Peter and Moans Gabriel: "International Trade and BUSINESS law, Policy and ethics" CP.Sydney- London.1998.

5- John O. Honnold: "Uniforms Law for International sales"
3ed edition, Kluwer International.1999.

6- Marylyn J. Raisch / Roberta I. Schaffer:" Introduction to Transnational Legal Transaction" New York- London- Rome 1995 (Oceana).

7- Thieffry .J.et Grainer C. "Vente Internationale" cfce Paris- 1990 Hans.

8- Van Houtte, l: "The law of International Tracle" Max Well – London- 1992.

- الدكتور محسن شفيق: " اتفاقية الأمم المتحدة بشأن البيع الدولي للبضائع" دار النهضة العربية 1988.

- د.موسى خليل متري: محاضرات في التجارة الدولية لطلاب الماجستير في قانون الأعمال الداخلي والدولي- جامعة دمشق.

2- مواقع إنترنت متعلقة بالبحث:

- The best website is maintained by Ralph Amissah : previously called International Trade Law Monitor, now renamed to International Trade and Commercial Law Monitor (http://www.lexmercatoria.net)
- The best CISG website is maintained by Pace University: Convention on Contracts for the International Sale of Goods (http://www.cisg.law.pace.edu/).
- Visit the revised and updated website of the Centre for Commercial Law Studies, European and Commercial Law Unite (http://www.ccls.edu/eclu/) (the fully revised site will be posted in the first week of term) With many further link!!!
- UNCITRAL (http://www.un.or.at/uncitral/en-index.htm), in all UN official languages: http://un.or.at/uncitral/
- ICC World Business Organization (http://www.iccwbo.org/)
- International Center for Commercial law (http://www.icclaw.com/)
- Trade Law Sources (http://www.marquette.edu/law/libfest/handouts/b1jmw.html)
- Lex Mercatoria/ Int`1Commercial Law (http://www.jus.uio.no/1m/index.htm)
- LLRX Guide to Int`1Trade Law (http://11rx.com/features/trade.htn)
- OECD Online (http://www.oecd.org)
- The World Bank Group (http://worldbank.org)
- Transnational Law(http://www.law.kyushu-u.ac.jp/~luke/transnat.htm#contract)
- UNIDROIT (http://www.undroit.org/)
- WTO (http://www.wto.org/).

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2011/7/14